تطور التجارة الخارجية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي – الحافز للتكامل الإقتصادي

The Development of Foreign Trade in the Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries - The Incentive for Economic Integration

د. عبدالله فاضل الحيالي[1]

Dr. Abdullah Fadhil Al-Hayali

مؤسسة (جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية – العراق)، abdullahfadhil1956@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/18 تاريخ القبول: 2020/11/13 تاريخ النشر: 2020/12/04

ملخص:

ينطلق البحث من تأطير مشكلته التي تنص على أن البلدان المتقدمة والناهضة إقتصادياً والغنية بمواردها الإقتصادية الطبيعية والبشرية، تنضوي تحت لواء التكتل الإقتصادي لتأمين مصالحها والدفاع عن وجودها، فما أحرى البلدان الإسلامية أن تنتظم تحت معمار شكل من أشكال التكامل الإقتصادي. وعلى أساس ما تقدّم تواً يهدف البحث إلى أن توجد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من تنوّعها وحدة، ومن توزّعها في القارات الأربع قوة، ومن تجميع إمكانياتها الإقتصادية (الطبيعية والبشرية) كتلة إقتصادية ضخمة، تقف موقف المنافس المكافيء أمام التكتلات الإقتصادية الأخرى للدفاع عن مصالحها الإقتصادية، وتأمين رفاهية شعوبها. يستهدف مدخل التكامل التجاري الإقتصاد برمته، والذي يأخذ في الحسبان الهدف الأسمى المتمثل بتنمية التجارة الخارجية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ يعكس التكامل التجاري حالة التكامل الإقتصادي الشامل، فضلاً عن أنّ التكامل القطاعي؛ في إطار المشاريع المشتركة يدعم التكامل التجاري، ويعزز فرص التجارة البينية، والإسهام في التركيز السلعي لكل بلد حسب المزيات النسبية (المقارنة) التي يتمتع بها، والإستفادة من الفرص غير المستغلة، وبناء إقتصادات أكثر تنوعاً، وتحقيق المنافع الإقتصادية، ودرء المخاطر الإقتصادية المحتملة للبلدان الأعضاء، مما يتطلب من واضعي السياسات العامة في بلدان المنظمة، أن تعمل على تطوير خطوط النقل البحري والبري والجوي والسكك الحديد والإتصالات، كونها من المحددات الأكثر أهمية لإقامة التكامل الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، منظمة التعاون الإسلامي، المدخل التجاري، التكامل الإقتصادي.

[1] المؤلف المرسل: **د. عبدالله فاضل الحيالي**، abdullahfadhil1956@yahoo.com

Abstract:

The research starts from framing its problem that states that developed and economically rising countries ،and rich in natural and human economic resources ،are associated to the economic bloc to secure their interests and defend their existence; it is supposed that Islamic countries would rather seek to be organized under some form of economic integration. Based on what has just been presented ،the research aims that the member countries of the OIC would make their diversity a unity ،and strength from their distribution in the four continents ،and from the accumulation of their economic potential (natural and human) ،a huge economic bloc that stands as an equivalent competitor versus other economic blocs to defend their economic interests and secure the welfare of their people. The approach to trade integration targets the entire economy ،which takes into account the more leading goal of developing foreign trade among the member countries of the OIC ،as trade integration reflects the state of comprehensive economic integration ،in addition to that sectorial integration within the framework of joint ventures would support trade integration; It enhances intra-trade opportunities ،and contributes to the commodity concentration of each country according to the comparative advantages it enjoys ،taking advantage of untapped potentials ،building more diversified economies ، achieving economic benefits ،and warding off potential economic risks to member countries. This requires public policy-makers in the OIC countries to develop maritime ،land ،air ،rail ،and communication lines ،as they are among the most important determinants of economic integration.

Key words: Foreign trade ،OIC ،Trade entrance ،Economic integration.

I– مقدمة:

يعد عقد خمسينات القرن العشرين عصر التكتلات، وأضحى الإقتصاد الدولي المجال الذي وسم تلكم التكتلات بالسمة الإقتصادية، وصولاً إلى تحقيق التكامل الإقتصادي الناجز بوصفه الهدف المرتجى من قيام التكتلات الإقتصادية، وإذا كانت البلدان الكبرى والغنية تنضوي تحت لواء التكتل الإقتصادي لتأمين مصالحها والدفاع عن وجودها، فما أحرى البلدان الإسلامية أن تنتظم تحت معمار التكتل الإقتصادي، وتوجد من تنوعها وحدة، ومن توزعها في القارات الأربع قوة، ومن تجميع إمكانياتها الطبيعية والإقتصادية والبشرية كتلة إقتصادية ضخمة، تقف موقف المنافس المكافىء أمام التكتلات الأخرى للدفاع عن مصالحها، وتأمين رفاهية شعوبها، لاسيما أن العوائد الإقتصادية جمة، ليس أقلها تحقيق الإكتفاء الذاتي الذي يسهم في إستقلالية القرار السياسي والإقتصادي (فاضل، 2011، ص38). وتسعفنا الذاكرة التاريخية المعاصرة بتجارب ناجحة في مضمار التكتلات الإقتصادية، فها هي السوق الأوروبية المشتركة التي أُنشئت في إطار معاهدة روما في آذار 1957، أمست اليوم عملاقاً إقتصادياً تحت مسمى الإتحاد الأوروبي، وكذا الحال فيما يخص إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا (الأسيان) في 8 آب 1967، ومنظمة

البلدان المستقلة من الإتحاد السوفييتي السابق في شباط 2003 وغيرها الكثير حتى وصل العدد إلى أكثر من 25تكتل إقتصادي على الصعيد العالمي، توزعتها أشكالاً عدة من مراحل التكامل الإقتصادي بين مناطق تجارة حرة، وإتحادات كمركية وأسواق مشتركة، وإتحادات إقتصادية وغيرها. وفي مطلع تسعينات القرن العشرين، شهد العالم تطورات هائلة في تقنية المعلومات والإتصالات، وتسارع الخطى صوب العولمة الإقتصادية، وفي منتصف العقد نفسه، تم الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإنطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في العام نفسه (محمد، 2011، ص103).

لقد تم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 19 شباط 1997، والتي تعد إطاراً لتفعيل إتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين البلدان العربية لعام 1953، والتي دخلت حيز التنفيذ إبتداء من الأول من كانون الثاني 2005 (عثمان، 2006، ص81).

يبين التحليل الإقتصادي لقطاع التجارة الخارجية في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، أن ثمة مواطن قوة وفرص متاحة لتوسيع نطاق التعاون التجاري، ذلكم أن تكثيف المبادلات التجارية بين هاتيك البلدان، ينبع من حافز القُرب الجغرافي، وتفعيل الإتفاقيات الثنائية والإقليمية، وجهود تنشيط التجارة البينية، وفي المقابل ثمة عوائق تعتور طريق التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، لعل في طليعتها إشكاليات النفاذ إلى الأسواق، بمعنى التكاليف المترتبة على إقتحام الأسواق الجديدة من مثل الحواجز التعريفية وشبه التعريفية وبخاصة دعم الصادرات، والضرائب والقيود المفروضة على الصادرات والإستيرادات والمساعدات والضمانات المقدّمة للإنتاج المحلي، وتمويل التجارة، فضلاً عن مخاطر الصرف (تخفيض قيمة العملة). ناهيك عن عوائق البنية التحتية وبخاصة النقل، وعدم ملائمة خدمات التجارة الخارجية ودعمها، وعدم تنوّع عرض المنتجات المصنّعة المصدّرة.

ينطلق البحث من تأطير مشكلته التي تنص على أن البلدان المتقدمة والناهضة إقتصادياً والغنية بمواردها الإقتصادية الطبيعية والبشرية، تنضوي تحت لواء التكتل الإقتصادي لتأمين مصالحها والدفاع عن وجودها، فما أحرى البلدان الإسلامية أن تنتظم تحت معمار شكل من أشكال التكامل الإقتصادي. وعلى أساس ما تقدّم تواً **يهدف البحث** إلى أن توجد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من تنوّعها وحدة، ومن توزّعها في القارات الأربع قوة، ومن تجميع إمكانياتها الإقتصادية (الطبيعية والبشرية) كتلة إقتصادية ضخمة، تقف موقف المنافس المكافيء أمام التكتلات الإقتصادية الأخرى للدفاع عن مصالحها الإقتصادية، وتأمين رفاهية شعوبها.

يعتمد البحث الفرضية الآتية: ((يعكس مدخل التكامل التجاري بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي حالة التكامل الإقتصادي الشامل، كونه يستهدف قطاعات الإقتصاد الوطني كافة، من خلال تحقيق مستويات عالية من تنويع بنية الإنتاج، وجعلها أكثر تنافسية، وذات كثافة تقنية للصادرات السلعية)).

أما **منهج البحث** فيعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات المستقاة من المصادر الرسمية.

يشتمل البحث على توطئة وثلاثة مباحث، يُقدم المبحث الأول رؤية من الواقع الإقتصادي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، في حين ينصرف المبحث الثاني لتجارة السلع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث تنوّع الصادرات، والكثافة التقنية للصادرات، وتجارة الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي، ويرّكز المبحث الثالث على تجارة السلع البينية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.
يختم البحث بالخلوص إلى جملة من الإستنتاجات وحزمة من التوصيات التنفيذية الإجرائية.

II– رؤية من الواقع الإقتصادي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي:

تتوزع البلدان السبعة والخمسون الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إقليم جغرافي كبير، ينتشر في أربع قارات مختلفة من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى موزمبيق (أفريقيا) في الجنوب، ومن أندونيسيا (آسيا) في الشرق إلى غويانا (أمريكا اللاتينية) في الغرب. وتشغل هذه البلدان سدس مساحة العالم، وأكثر من خمس سكانه.

تشكل تلكم البلدان نسبة 26، 5% من إجمالي سكان البلدان النامية، و22، 6% من الناتج المحلي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية) في البلدان النامية، و30% من إجمالي صادرات السلع في البلدان النامية في عام 2012 World Bank)، (2012، IMF)، (2012، UN)، (2012.

يعكس التنوع الطبيعي لهاتيك البلدان مستوى عالٍ من عدم التجانس والتباين في البنى الإقتصادية وأدائها الإقتصادي. وعلى هذا الأساس، تشكل مجموعة إقتصادية غير متجانسة، نظراً لإختلاف مستويات التنمية الإقتصادية فيها. ويصنف 21 بلداً عضواً في المنظمة ضمن البلدان الأقل نمواً في العالم، وتعتمد تقريباً على صادرات سلعية معظمها زراعية وأولية غير نفطية، كما يصنف 18 بلداً عضواً فيها ضمن البلدان المصدرة للنفط، إذ يعتمد نمو إقتصاداتها وتنميتها بشكل رئيس على إنتاج النفط أو الغاز وتصديره IMF)، (2012.

إن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة في منظمة التعاون الإسلامي جدُّ واسعة، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوة الشرائية) في البلد الأغنى (قطر) نحو 102، 211 دولار (ألباي، 2013، ص160)، أي ما يعادل 17، 1 مرة أعلى من المتوسط في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 5، 978 دولار في عام 2012 (ألباي، 2013، ص119).

كما يصنف 18 بلداً عضواً في المنظمة بحسب البنك الدولي كونها بلدان ذات دخل منخفض، و32 بلداً ذات دخل متوسط (16 بلد ذات دخل متوسط منخفض، و16 بلد ذات دخل فوق المتوسط)، وتصنف 7 بلدان ذات دخل مرتفع، إذ يعتمد تصنيف دخل البلدان على بيانات البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي للفرد لعام 2011 على النحو الآتي:

- البلدان ذات الدخل المنخفض 1، 035 دولار أو أقل.
- البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض 4، 1 -085، 036 دولار.
- البلدان ذات الدخل فوق المتوسط 12، 4 -615، 086دولار.
- البلدان ذات الدخل المرتفع 12، 616دولار أو أكثر.

يتركز مجموع الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية في المنظمة بشدة في عدد قليل من البلدان، إذ تسهم 10بلدان بنحو 72، 9% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (على أساس تعادل القوة الشرائية)، ونحو 76، 6% من مجموع الصادرات السلعية لبلدان المنظمة IMF)، (2012، UN)، (2012.

كما تتباين إقتصادات البلدان الأعضاء في المنظمة بدرجة كبيرة، إذ يتدرج الناتج المحلي الإجمالي من 1 ، 216، 74 تريليون دولار في أندونيسيا، و 1، 123، 38 تريليون دولار في تركيا، و 999، 20 مليار دولار في إيران، و 906، 81 مليار دولار في السعودية، و539، 95 مليار دولار في مصر. ليصل إلى 870 مليون دولار في جزر القمر، و1، 93 مليار دولار في غينيا بيساو، و2، 38 مليار دولار في جيبوتي، و3، 06 مليار دولار في المالديف، و3، 40 مليار دولار في غامبيا (ألباي، 2013، ص ص131-170).

بالرغم من التحديات الداخلية والبينية التي تواجه التكامل الإقتصادي في بلدان المنظمة، والتي تمكن المنتدى الرابع لمراكز الفكر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في القاهرة للمدة 27- 26آذار 2013، من الخلوص إليها وفي طليعتها التدني الشديد في معالم التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وضعف الإيمان لدى بعض النخب بأن التكامل الإقتصادي بين البلدان الإسلامية، يُعد ضرورة لازمة لتحقيق مصالح إقتصادية وسياسية تتجاوز المصالح المتحققة مع الأطراف الأخرى، ناهيك عن أنه حتى الآن لا توجد فلسفة للتعاون الإقتصادي على المستوى الرسمي، وهذا يعني أن الإرادة السياسية، ما زالت تشكل واحدة من أهم العوائق التي تقف أمام أي عملية تكامل إقتصادي حقيقي. بيد أن نجاح التكتلات الإقتصادية الصغيرة داخل المنظمة وفي مقدمتها تجربة التعاون الإقتصادي بين أندونيسيا وماليزيا، تشكل أُنموذجاً محفزاً للتنمية الإقتصادية في كل بلد على حدة، والتي إعتمدت على التقنية ودعم البنى التحتية والموارد البشرية ، وقبول التنوع بين البلدين. زد على ذلك يشكل التكتل الإقتصادي بين بلدان شرق أفريقيا (أوغندا، وتنزانيا، وكينيا، ورواندا، وبروندي) أُنموذجاً متميزاً آخر للتكامل الإقتصادي، بالرغم من وجود إختلافات عرقية، ونظم سياسية متباينة، وأن بعض هذه البلدان لا تطل على مسطحات مائية، فأن من أهم مزيات تجمع شرق أفريقيا تسهيل التجارة، وإلغاء الحدود التجارية بين البلدان الأعضاء، بيد أنها نجحت في تحقيق إتحاد كمركي، وإقامة إتحاد نقدي، وتأمل هذه البلدان في إنشاء نظام إتحادي في المستقبل.

تُعد مثل هاتيك التجارب في التكتل الإقتصادي الصغير داخل المنظمة النواة للتكامل الإقتصادي الشامل بين بلدان المنظمة. وعلى أساس ما تقدم آنفاً ، وإستناداً إلى مقررات قمة مكة الإستثنائية في عام 2005، وبيان القاهرة الختامي الصادر عن الدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي في شباط 2013، وضعت قضية التكامل الإقتصادي ضمن القضايا ذات الأولوية المنشودة، وأن تعمل على تحقيقها بلدان منظمة التعاون الإسلامي لما لها من أهمية في التغلب على تحديات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تواجهها بلدان العالم الإسلامي.

III – تجارة السلع لبلدان منظمة التعاون الإسلامي:

بلغ إجمالي صادرات السلع لبلدان المنظمة 1، 67 تريليون دولار في عام 2010، ووصل الى أعلى مستوى له تاريخياً 2، 23 تريليون دولار في عام 2012 وبذلك إزدادت حصة بلدان المنظمة من 12، 1% في عام 2010 إلى 12، 5% في عام 2012 من إجمالي صادرات السلع العالمية. وبغية تحقيق نمو إقتصادي مستدام على المدى الطويل، تحتاج بلدان المنظمة الى تطوير إقتصاداتها وجعلها أكثر تنافسية، مع مستويات تنويع كبيرة، وكثافة تقنية بدرجة أعلى. كما شهد إجمالي إستيرادات السلع لبلدان المنظمة إتجاهاً أقوى من إجمالي صادرات السلع، وبلغ 1، 44 تريليون دولار في عام 2010، وإرتفع ليصل الى أعلى مستوى له 1، 89 تريليون دولار في عام 2012. وبلغت حصة بلدان المنظمة 10، 2% من إجمالي إستيرادات السلع العالمية في عام 2012 (ألباي، 2013، ص ص 55–56).

بلغ فائض الميزان التجاري لبلدان المنظمة 34 تريليون دولار في عام 2012، مما يشير إلى إنتعاش قوي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وعند النظر الى معطيات الجدول (1) يُلاحظ أن 76% من إجمالي صادرات السلع في منظمة التعاون الإسلامي، تتركز في البلدان العشر الأوائل، وبلغت قيمة صادرات السعودية من السلع 364 مليار دولار وبنسبة 16، 33% من إجمالي صادرات السلع لبلدان المنظمة في عام 2012، وبلغت قيمة صادرات السلع للإمارات العربية المتحدة، وماليزيا، وأندونيسيا، وتركيا 257، و227، و190، و152 مليار دولار على الترتيب (ألباي، 2013، ص ص 143–174). وتشكل البلدان الخمس الأوائل المصدرة للسلع 53، 4% من إجمالي صادرات السلع للبلدان الأعضاء في المنظمة. وتتركز إستيرادات السلع في البلدان العشر الأوائل بشكل كبير، إذ تشكل 70، 9% من إجمالي إستيرادات السلع لبلدان المنظمة في عام 2012.

وتصدرت كل من تركيا، والإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع، إذ بلغت 236، و 235 مليار دولار في عام 2012 على الترتيب (ألباي، 2013، ص ص 171–174). وتشكلان معاً نحو 25% من إجمالي إستيرادات السلع لبلدان المنظمة. كما شكّل المستوردون الخمس الأوائل 53، 5% من إجمالي إستيرادات السلع لبلدان المنظمة.

الجدول (1): الحصة النسبية لصادرات السلع في البلدان العشر الأوائل وإستيراداتها من إجمالي صادرات السلع في منظمة التعاون الإسلامي وإستيراداتها لعام 2012

البلد	نسبة صادرات السلع إلى إجمالي صادرات المنظمة	البلد	نسبة إستيرادات السلع إلى إجمالي إستيرادات المنظمة
السعودية	16، 33	تركيا	12، 52
الإمارات العربية المتحدة	11، 52	الإمارات العربية المتحدة	12، 47
ماليزيا	10، 20	ماليزيا	10، 42
أندونيسيا	8، 52	أندونيسيا	10، 15
تركيا	6، 84	السعودية	7، 98
قطر	5، 48	إيران	4، 90
نيجيريا	4، 73	مصر	4، 01
الكويت	4، 64	نيجيريا	2، 97
إيران	4، 59	الجزائر	2، 75
العراق	3، 73	باكستان	2، 73

Source: IMF ،Direction of Trade Statistics (DOT) Database ،2012.

- **تنوّع صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي:**

يكمن الهدف الرئيس من تنويع الصادرات في الحد من المخاطر الإقتصادية الناجمة بفعل الصدمات الإقتصادية وفي مقدمتها تقلبات الأسعار العالمية، وعدم الإستقرار الإقتصادي، والتي لها إنعكاسات سلبية في الإقتصاد الكلي بعامة، وفي النمو الإقتصادي، والاستثمار، والأيدي العاملة بخاصة. وأبانت الدراسات الحديثة أن التنويع الناجم بفعل إبتكار منتجات جديدة، وإكتشاف أسواق جديدة، يولد وفورات خارجية إيجابية، ويؤدي إلى تطوير كفاءة المنتجات المصنعة، ورفع إنتاجيتها، وبالمحصلة تحسين آفاق النمو الإقتصادي على المدى الطويل. وبغية تقدير مستوى تنويع إقتصادات منظمة التعاون الإسلامي، يتم إستخدام معلم Herfindahl، إذ يتم حساب قيمة معلم Herfindahlبإستخدام المعادلة الآتية:

$$Hi = \sum i\ (sij)2$$

تمثل s حصة السلعة من إجمالي صادرات البلد، وكلما تقترب قيمة المعلم من الصفر، يعني ذلك أن البلد بمحفظة أعلى تنوعاً للصادرات، في حين أن البلد الذي يعتمد على بنود قليلة من الصادرات سيكون له قيمة قريبة من الواحد، وعندما تكون القيمة مساوية للواحد الصحيح (الحالة القصوى)، سيكون البلد مصدّر لنوع واحد من السلع.

في ضوء هذا المعلم، أصبحت بلدان المنظمة أكثر تنوعاً وتحررت من الإعتماد السلعي الكبير على بنود الصادرات القليلة، وعلى النحو الذي تظهره بيانات الجدول (2).

بعد أن كان متوسط قيمة معلم Herfindahl لبلدان المنظمة 0، 32 عام 2006 والذي يفصح عن تركيز نسبي للصادرات، إنخفض إلى 0، 21 عام 2012 مشيراً الى زيادة في تنويع الصادرات (ألباي، 2013، ص59). وبالرغم من التحسن الملموس في مستوى تنويع الصادرات لبلدان المنظمة ككل، فإن ثمة تباين كبير في مستوى كل بلد على حدة. ويبين الجدول (2) البلدان العشر الأوائل حسب مستويات التخصص وتنويع الصادرات، إذ أن البلدان ذات الإعتماد الأكبر على بنود قليلة من الصادرات هي البلدان الأكثر تخصصاً في الصادرات وهي: العراق 0، 97، وسورينام 0، 83، والمالديف 0، 80، وأذربيجان 0، 73، وليبيا 0، 71. أما البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً في الصادرات كانت: تركيا 0، 02، والمغرب 0، 03، وماليزيا0 ، 04، وتونس 0، 04، ومصر 0، 04، وتصدر هذه البلدان حزمة كبيرة من السلع من دون الإعتماد بشكل كبير على أي منها.

الجدول (2): إقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأكثر تخصصاً والأكثر تنوعاً

الإقتصادات الأكثر تخصصاً			الإقتصادات الأكثر تنوعاً		
البلد	قيمة معلم Herfindahl	العام	البلد	قيمة معلم Herfindahl	العام
بوركينافاسو	0، 61	2011	تركيا	0، 02	2012
السعودية	0، 62	2011	المغرب	0، 03	2010
مالي	0، 63	2010	ماليزيا	0، 04	2012
جزر القمر	0، 66	2007	تونس	0، 04	2011
الغابون	0، 67	2009	مصر	0، 04	2012
ليبيا	0، 71	2010	باكستان	0، 04	2012
أذربيجان	0، 73	2012	الأردن	0، 04	2011
المالديف	0، 80	2012	أندونيسيا	0، 04	2012
سورينام	0، 83	2011	فلسطين	0، 05	2011
العراق	0، 97	2009	أوغندا	0، 05	2012

Source: SESRIC ،Staff Calculations based on UN COMTRADE Database ،2012

- **الكثافة التقنية لصادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي:**

تعد السلع المصنعة ذات الكثافة التقنية العالية من بين المكونات الأكثر دينامية في التجارة الدولية، وأضحت قدرة البلد التنافسية الكلية في أسواق التقنية ذات الكثافة العالية عاملاً مهماً في الإقتصاد العالمي.

يبين الجدول (3) البلدان العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الكثافة التقنية للصادرات في عام 2011، ويظهر الجدول أن تركيز الصادرات في مجاميع سلعية محددة مرتفعة للسلع الأولية غير الوقود، والوقود المعدني، إذ تصدر بعض البلدان الأعضاء في المنظمة من العشر الأوائل ما يصل إلى 98% من هذه المجاميع السلعية. وقد بلغت صادرات المالديف 98، 3%، وبوركينا فاسو 97، 8% من السلع الأولية غير الوقود المعدني، كما بلغت صادرات الجزائر 98، 3%، وأذربيجان 94، 8% من الوقود المعدني. وبلغت حصة صادرات السلع المصنعة ذات الكثافة التقنية العالية من إجمالي الصادرات في ماليزيا 38، 6%، يعقبها الأردن 33، 9%، والسنغال 19، 2%. أما صادرات السلع المصنعة ذات الكثافة التقنية المتوسطة، فإن تركيا لديها أعلى حصة، إذ بلغت 28، 5%، يعقبها تونس 24، 9%. أما حصة السلع المصنعة ذات الكثافة التقنية المنخفضة، فبلغت 16، 6% في ألبانيا، و15، 7% في تركيا، مما يجعل بلدان هذه المجموعة السلعية أكثر عرضة لصدمات الأسعار الدولية، ويحد من آفاق المنافسة على المدى الطويل.

الجدول (3): البلدان العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الكثافة التقنية للصادرات لعام 2011 (%)

السلع الأولية غير الوقود المعدني		السلع المصنعة ذات الموارد المكثفة		الوقود المعدني		السلع المصنعة ذات الكثافة التقنية المنخفضة		السلع المصنعة ذات الكثافة التقنية المتوسطة		السلع المصنعة ذات الكثافة التقنية العالية	
المالديف	98، 3	باكستان	58، 9	الجزائر	98، 3	ألبانيا	16، 6	تركيا	28، 5	ماليزيا	38، 6
بوركينافاسو	97، 8	غامبيا	46، 6	أذربيجان	94، 8	تركيا	15، 7	تونس	24، 9	الأردن	33، 9
غويانا	89، 9	فلسطين	41، 4	نيجيريا	89، 1	فلسطين	12، 6	لبنان	13، 3	السنغال	19، 2
الكاميرون	72، 7	ألبانيا	39، 5	اليمن	88، 2	البحرين	9، 2	ماليزيا	11، 4	تونس	15، 8
موزمبيق	71، 2	تونس	27، 6	السعودية	87، 1	لبنان	8، 3	البحرين	10، 4	مصر	14، 5
البحرين	70، 8	تركيا	23، 6	قطر	74، 0	كازاخستان	7، 6	الأردن	10، 2	توغو	12، 3
قيرقيزيا	66، 3	توغو	20، 5	إيران	70، 5	أوغندا	6، 9	فلسطين	9، 4	لبنان	12، 0

ساحل العاج	64، 7	الأردن	18، 2	كازاخستان	69، 9	السنغال	6، 6	توغو	8، 7	أوغندا	10، 2
أوغندا	61، 1	لبنان	16، 8	النيجر	69، 8	مصر	6، 3	الكاميرون	8، 5	أندونيسيا	9، 1
افغانستان	52، 3	مصر	15، 4	عُمان	68، 0	توغو	5، 7	أندونيسيا	7، 8	السعودية	8، 6

Source: SESRIC ،Staff Calculations based on UN COMTRADE Database ،2012.

VI– تجارة الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي:

إن حجم تجارة الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ما زال ضعيفاً ، وكذا الحال فيما يخص حصتها من تجارة الخدمات بالنسبة إلى تجارة الخدمات العالمية، وتجارة الخدمات للبلدان النامية. إذ بلغت صادراتها من الخدمات 200 مليار دولار وإستيراداتها 287 مليار دولار في عام 2011. وسجلت بلدان المنظمة عجزاً تجارياً في تجارة الخدمات بلغ 87 مليار دولار في عام 2011. وكانت حصة صادرات الخدمات في بلدان المنظمة من إجمالي صادرات الخدمات العالمية نحو5، 2% في عام 2011، كما بلغت حصة صادرات الخدمات في بلدان المنظمة من إجمالي صادرات الخدمات للبلدان النامية نحو 22، 9% في عام 2011.

كما بلغت حصة إستيرادات الخدمات في بلدان المنظمة 7، 8% من إجمالي إستيرادات الخدمات العالمية في عام 2011. وبلغت حصة إستيرادات الخدمات في بلدان المنظمة 24، 1% من إجمالي إستيرادات الخدمات للبلدان النامية في عام 2011.

تندرج تحت معمار تصنيف تجارة الخدمات بحسب تقارير الأمم المتحدة 12 تصنيف فرعي هي : الخدمات التجارية، والمالية، والبيئية، والتعليمية، والخدمات ذات العلاقة بالصحة والخدمات الإجتماعية، وخدمات الإتصالات، والبناء، والتوزيع، والسياحة، والنقل، والخدمات ذات العلاقة بالسفر، والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، وغيرها من الخدمات غير المدرجة في مكان آخر.

في ضوء هذا التصنيف يتضح أن الجزء الأكبر من تجارة خدمات بلدان المنظمة يصنف في إطار خدمات النقل والسفر، وتشكل صادرات الخدمات في بلدان المنظمة نحو 45% وهي تتركز في خدمات السفر والسياحة، أما إجمالي إستيرادات الخدمات في بلدان المنظمة تشكل نحو 57% وهي تتركز في خدمات النقل والسفر، والتي تتطلب بنية تحتية أقل تطوراً نسبياً ، ومعرفة أقل، وبغية تحقيق أداء أفضل في تجارة الخدمات، فإن بلدان المنظمة هي بحاجة إلى مزيد من الإستثمار في قطاعات الخدمات الحيوية، بما في ذلك خدمات الإتصالات، والخدمات المالية، والخدمات ذات الصلة بالصحة، والأعمال، والخدمات المهنية.

يظهر الجدول (4) الحصة النسبية لصادرات الخدمات للبلدان العشر الأوائل وإستيراداتها من إجمالي صادرات الخدمات وإستيراداتها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويظهر الجدول بأن تركيا قد

تبوأت الموقع الأول في صادرات الخدمات، وبلغت قيمتها 39 مليار دولار لعام 2011، ونسبة مساهمتها 19، 5% من إجمالي صادرات الخدمات لبلدان المنظمة، ويعقبها كل من ماليزيا 18%، وأندونيسيا 10، 4%، ولبنان9 ، 9%، ومصر 9، 6%. وشكلت البلدان العشر الأوائل نسبة 87% من إجمالي صادرات الخدمات لبلدان المنظمة في عام 2011. وكانت السعودية أكبر مستورد للخدمات، إذ بلغت قيمة إستيراداتها من الخدمات 78 مليار دولار، أي ما يُعادل نحو 27، 2% من إجمالي إستيرادات الخدمات لبلدان المنظمة، وتأتي من بعدها كل من: ماليزيا 13، 5%، وأندونيسيا 10، 9%، وتركيا 7، 3%، والكويت 6، 2% في المراتب الأربع على الترتيب، بالرغم من أن الإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس من البلدان المصدرة والمستوردة الرئيسة للخدمات، بيد أن عدم توافر البيانات حالت دون إدراجها ضمن قائمة البلدان العشر الأوائل في تجارة الخدمات.

الجدول (4): الحصة النسبية لصادرات البلدان العشر الأوائل وإستيراداتها من الخدمات من إجمالي صادرات الخدمات وإستيراداتها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي لعام 2011

البلد	نسبة صادرات الخدمات إلى إجمالي صادرات الخدمات في المنظمة	البلد	نسبة إستيرادات الخدمات إلى إجمالي إستيرادات الخدمات في المنظمة
تركيا	19، 5	السعودية	27، 2
ماليزيا	18، 0	ماليزيا	13، 5
أندونيسيا	10، 4	أندونيسيا	10، 9
لبنان	9، 9	تركيا	7، 3
مصر	9، 6	الكويت	6، 2
السعودية	5، 8	قطر	5، 9
الكويت	5، 1	مصر	4، 9
قطر	3، 7	لبنان	4، 5
الأردن	2، 6	كازاخستان	3، 8
باكستان	2، 5	باكستان	2، 8

Source: UN ،Services Trade Database ،2012.

V- تجارة السلع البينية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي:

بلغ حجم تجارة السلع البينية لبلدان المنظمة أعلى مستوى له في عام 2012 بقيمة 743 مليار دولار، ويشكل نسبة 18% من إجمالي تجارة السلع في منظمة التعاون الإسلامي. وثمة أنماط مماثلة في حالة الصادرات والإستيرادات للمنظمة على حد سواء، إذ إرتفعت صادرات السلع البينية بشكل كبير من 202 مليار دولار في عام 2009 إلى 355 مليار دولار في عام 2012. كما إرتفعت حصة صادرات السلع البينية في إجمالي صادرات السلع للمنظمة من 15، 8% في عام 2009 إلى 15، 9% في عام 2012. وبالمقابل إرتفعت إستيرادات السلع البينية للمنظمة من 218 مليار دولار في عام 2009 إلى

388 مليار دولار عام 2012، وهو ما يمثل زيادة في حصتها من إجمالي إستيرادات السلع للمنظمة من 18، 1% إلى 20، 5% للعامين 2009 و2012 على الترتيب (ألباي، 2013، ص ص69-70).

ويعرض الجدول (5) قائمة بالبلدان الأعضاء في المنظمة العشر الأوائل من حيث صادرات السلع البينية، وحققت تلكم البلدان العشر نسبة 78، 5% من إجمالي صادرات السلع البينية للمنظمة، وتصدرت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بقيمة 65، 6 مليار دولار، وبنسبة 18، 5% من صادرات السلع البينية للمنظمة، يعقبها تركيا بقيمة 55، 2 مليار دولار، وبنسبة 15، 6%، والسعودية بقيمة 46، 3 مليار دولار، وبنسبة 13%، وماليزيا بقيمة 25، 1 مليار دولار، وبنسبة 7، 1%، وأندونيسيا بقيمة 23، 1 مليار دولار، وبنسبة 6، 5%، وتشكل هذه البلدان الخمس نسبة 60%، 7 من إجمالي صادرات السلع البينية للمنظمة.

الجدول (5): الحصة النسبية للبلدان العشر الأوائل من حيث صادرات السلع البينية في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012

البلد	نسبة صادرات السلع البينية في منظمة التعاون الإسلامي
الإمارات العربية المتحدة	18، 5
تركيا	15، 6
السعودية	13، 0
ماليزيا	7، 1
أندونيسيا	6، 5
إيران	5، 1
الكويت	3، 8
مصر	3، 4
سوريا	3، 0
باكستان	2، 6

Source: IMF ،Direction of Trade Statistics (DOT) Database ،2012

كما شهدت بعض بلدان المنظمة حجوم أقل نسبياً من صادرات السلع البينية أعلى نسب من صادراتها السلعية البينية في إجمالي صادراتها السلعية، وعلى سبيل الإبانة، (وبالرغم من حجم التجارة المنخفض من حيث القيمة المطلقة)، بلغت صادرات الصومال السلعية لبلدان المنظمة نحو 96، 4% في عام 2012، كما بلغت حصة صادرات السلع البينية لبلدان المنظمة 94، 3% في سوريا، و93، 6%

في جيبوتي، و70، 4% في السودان، و70%، 4 في قيرقيزيا، وكانت أفغانستان والأردن وطاجيكستان ولبنان وتوغو أيضاً من بين البلدان العشر الأوائل بأعلى حصص من صادرات السلع البينية في إجمالي صادراتها السلعية (ألباي، 2013، ص ص70-71). وتعد سوريا البلد الوحيد ضمن قائمة البلدان العشر الأوائل من حيث حجم وحصة صادرات السلع البينية للمنظمة.

IV- الخاتمة

تمكن الباحث من الخلوص إلى الإستنتاجات الآتية:

1. يستهدف مدخل التكامل التجاري الإقتصاد برمته، والذي يأخذ في الحسبان الهدف الأسمى المتمثل بتنمية التجارة الخارجية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ يعكس التكامل التجاري حالة التكامل الإقتصادي الشامل.
2. يعكس التنوع الطبيعي لبلدان المنظمة مستوى عالٍ من عدم التجانس والتباين في البنى الإقتصادية والأداء الإقتصادي، الأمر الذي ترتب عليه إختلاف مستويات التنمية الإقتصادية فيها.
3. يُصنف 18 بلد عضو في المنظمة ضمن البلدان المصدرة للنفط أو الغاز الطبيعي، ويعتمد نمو إقتصاداتها وتنميتها على إنتاج النفط أو الغاز وتصديره.
4. يتركز مجموع الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية في المنظمة بشدة في عدد قليل من البلدان، وتُسهم10 بلدان بنحو72، 9% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي -على أساس تعادل القوة الشرائية- ونحو 76، 6% من إجمالي الصادرات السلعية لبلدان المنظمة.
5. بلغ حجم تجارة السلع البينية لبلدان المنظمة أعلى مستوى له في عام2012 بقيمة743 مليار دولار، ويشكل نسبة 18% من إجمالي تجارة السلع في منظمة التعاون الإسلامي. إذ بلغت صادرات السلع البينية 15، 9% من إجمالي صادرات السلع للمنظمة، كما بلغت إستيرادات السلع البينية 20، 5% من إجمالي إستيرادات السلع للمنظمة في عام2012.
6. يُصنف القسم الأكبر من تجارة الخدمات في بلدان المنظمة في إطار خدمات النقل والسياحة والسفر، وتُشكل صادرات الخدمات 45% وهي تتركز في خدمات السياحة والسفر، أما إستيرادات الخدمات تشكل 57% وهي تتركز في خدمات النقل.
7. إن التركيز النسبي للصادرات كمتوسط لبلدان المنظمة يفصح عن تحسن ملموس في مستوى تنويع الصادرات لبلدان المنظمة ككل، فبعد أن كان 0، 32 في عام 2006، إنخفض إلى 0، 21 في عام2012.
8. ثمة تباين في مستوى التخصص في الصادرات وتنوعها بين بلدان المنظمة، فهناك بلدان ذات درجة إعتمادية أكبر على بنود قليلة من الصادرات، وهي البلدان الأكثر تخصصاً في الصادرات من مثل العراق 0، 97 ، وسورينام0، 83 ، والمالديف0، 80، وأذربيجان 0، 73، وليبيا0، 71. أما

الإقتصادات الأكثر تنوعاً في الصادرات هي: تركيا0، 02، والمغرب0، 03، وماليزيا، وتونس ، ومصر، وباكستان، والأردن، وأندونيسيا0، 04 لكل منها.

9. تكمن أسباب ضعف تنويع الصادرات في بلدان المنظمة إلى إختلاف مستويات التصنيع الذي يجعل تركيز التصنيع في البلدان المتقدمة منها بصورة دائمة من مثل تركيا، والمغرب،وماليزيا، وتونس، ومصر، وباكستان، والأردن، وأندونيسيا.

10. ثمة بلدان منضوية تحت لواء منظمة التعاون الإسلامي، قد إنتظمت في تكتلات إستهدفت إيجاد حالة من التعاون فيما بينها في الميدان الإقتصادي من مثل البنك الإسلامي للتنمية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تنشيط التبادل التجاري البيني للبلدان الأعضاء.

11. إن نجاح التكتلات الإقتصادية الصغيرة داخل المنظمة من مثل تجربة التعاون الإقتصادي بين أندونيسيا وماليزيا، تشكل أُنموذجاً محفزاً للتنمية الإقتصادية في البلدين، والتي إعتمدت على دعم البنى التحتية، وتنمية الموارد البشرية، والكثافة التقنية للصادرات، وقبول التنوع بين البلدين.

12. يشكل التكتل بين بلدان شرق أفريقيا(أوغندا، وتنزانيا، وكينيا، ورواندا، وبروندي) أُنموذجاً متميزاً آخر للتكامل الإقتصادي، بالرغم من وجود إختلافات عرقية، وتباين في النظم السياسية، وبعض هذه البلدان لا تطل على مسطحات مائية . وتبنّى تجمع شرق أفريقيا مدخل تسهيل التبادل التجاري البيني، ودعم ذلك بإلغاء الحواجز السياسية بين البلدان الأعضاء في التجمع، وتتمثل بالتعريفات الكمركية، والحواجز غير الكمركية(القيود الكمية)، والتي أدت إلى خفض ملموس في تكاليف التجارة، وقد نجح التجمع في تحقيق إتحاد كمركي، وإقامة إتحاد نقدي، وتأمل هذه البلدان في إنشاء نظام إتحادي في المستقبل. وتعد مثل هاتيك التجارب في التكامل الإقتصادي داخل المنظمة النواة للتكامل الإقتصادي الشامل لبلدان المنظمة برمتها.

13. ما زال الإيمان بفلسفة التكامل الإقتصادي على المستوى الرسمي ضعيفاً، كونه ضرورة لازمة لتحقيق المصالح الإقتصادية للبلدان الأعضاء، تتجاوز المصالح المتحققة لكل بلد على إنفراد، وهذا يعني أن الإرادة السياسية ما برحت تشكل قيداً أمام أية عملية تكامل إقتصادي حقيقي بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

- **التوصيات:**

في ضوء الإستنتاجات التي إنتهى إليها الباحث، تم صوغ التوصيات الآتية:

1. يجدر بالنخب السياسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن تدرك أن الطريق إلى تحقيق القوة والإزدهار والإستقرار الإقتصادي والسياسي، يكون من خلال التكامل الإقتصادي سواء أكان بالمدخل التجاري أم المدخل القطاعي، والذي يؤسس قاعدة إقتصادية متينة للوحدة الإقتصادية والسياسية الناجزة .

2. ينبغي على واضعي السياسات العامة في بلدان المنظمة تعميق سبل تحقيق التكامل الإقتصادي وفي مقدمتها المعالجة الجادة برفع أو التخفيف التدريجي للحواجز السياسية (التعريفات الكمركية والحواجز غير الكمركية)، ذلكم أن وجودها يؤدي إلى ارتفاع متوسط تكلفة التجارة لبلدان المنظمة، وإنعكاسات ذلك سلباً على خفض حجم التجارة البينية للبلدان الأعضاء في المنظمة.
3. بغية تحقيق نمو إقتصادي مستدام على المدى الطويل ، تحتاج بلدان المنظمة إلى تنمية إقتصاداتها، من خلال تحقيق مستويات تنويع الإنتاج بشكل كبير ، وجعلها أكثر تنافسية، وذات كثافة تقنية عالية ومتوسطة للصادرات .
4. إن الإمتداد الجغرافي الشاسع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي يتطلب من واضعي السياسات العامة في بلدان المنظمة، أن تعمل على تطوير خطوط النقل البحري والبري والجوي والسكك الحديد والإتصالات، كونها من المحددات الأكثر أهمية لإقامة التكامل الإقتصادي(سوق مشتركة أو إتحاد إقتصادي).
5. يدعم التكامل القطاعي في إطار المشاريع المشتركة التكامل التجاري، ويعزز فرص التجارة البينية، والإسهام في التركيز السلعي لكل بلد حسب المزيات النسبية التي يتمتع بها، والإستفادة من الفرص غير المستغلة، وبناء إقتصادات أكثر تنوعاً، وتحقيق المنافع الإقتصادية، ودرء المخاطر الإقتصادية المحتملة للبلدان الأعضاء.
6. دعم التكتلات الإقتصادية القائمة داخل المنظمة كونها النواة لإستنبات تكامل إقتصادي أشمل بين بلدان المنظمة في المستقبل.
7. أهمية إنشاء إتحاد للمدفوعات بين بلدان المنظمة، يُسهم في إقامة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل.
8. تعزيز دور البنك الإسلامي للتنمية، بوصفه محرك أسلس لدعم التكامل الإقتصادي، والإستفادة من خبراته في تمويل المشاريع الإستراتيجية المشتركة بين بلدان المنظمة.
9. دعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى تبني فكرة إنشاء سوق إسلامية مشتركة تضم البلدان العشر الأوائل من حيث حجم صادرات السلع البينية وحصتها، والتي تشكل نحو 78، 5% من إجمالي صادرات السلع البينية للمنظمة في عام 2012، وهي الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، والسعودية، وماليزيا، وأندونيسيا، وإيران، والكويت، ومصر، وسوريا، وباكستان.وعَدْ هذه السوق الإسلامية المشتركة المقترحة النواة لقيام سوق إسلامية مشتركة أشمل في المستقبل.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- صافاش ألباي (المحرر). التوقعات الإقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2013. منظمة التعاون الإسلامي. مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. مركز أنقرة. (2013).

المقالات:

- أيمن صالح فاضل. " السوق الإسلامية المشتركة: المعوقات والحلول". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي. المجلد 24. العدد 14. (2011).
- سلمان عثمان. "مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد الثاني. (2006).
- محمود جاسم محمد. " إنعكاسات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية: التحديات وضرورات التطبيق". مجلة الإقتصادي الخليجي. مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة. العدد 20 لسنة. (2011).

المنشورات الرسمية:

- IMF. World Economic Outlook (WEO) Online Database. (April 2012).
- IMF. Direction of Trade Statistics (DOT) Database. (2012).
- SESRIC. Staff Calculations based on UN COMTRADE Database. (2012).
- UN. COMTRADE Database. (2012).
- World Bank. World Development Indicators (WDI) Database. (2012).